من الدول العربية، تأكيداً لأهمية ادماج اسرائيل في المنطقة العربية. وهو ما يعادل فرض تكامل اقتصادي على المنطقة العربية، تحت اسم السوق المشتركة، تسيطر عليه اسرائيل طبقاً لتقسيم عمل جديد. اذ انه يحقق لها اطماعها القديمة في الانتشار في العالم العربي، طولاً وعرضاً، والحصول على نصيب من الثروات العربية الطائلة، وفي مقدمتها النفط. كما يتيح لها ان تلعب الدور الذي طالما حلمت به، وهو دور الوكيل العام للشركات متعددة الجنسية في المنطقة العربية، وبخاصة منها احتكارات السوق الاوروبية المشتركة.

اهداف السوق المشتركة للشرق الاوسط

من اجل ان تبيع اسرائيل مشروعها عن السوق المشتركة للعرب، فانها ظلت تحاول اظهار مزاياه لهم على النحو الذي فعله هوروفيتش. غير ان هذه المزايا المقترحة لا يمكن ان تغطي على المزايا التي تتوخاها اسرائيل من وراء تقسيم العمل الجديد الذي تعمل على تسويده داخل المنطقة العربية. واذا كان ترتيب هذه المزايا قد جعل اسرائيل تضع الغاء الحواجز الجمركية، أي تحرير التبادل، في مؤخرة اهدافها، فان الواقع يشير الى العكس تماماً، حيث ان فتح الاسواق العربية يحتل الاولوية في اهداف اسرائيل:

(أ) **الغاء الحواجز الجمركية**: فالغاء الحواجز الجمركية انما يعني تحرير التبادل بين العالم العربي واسرائيل، وينطبق هذا على السلع والاشخاص ورأس المال. ومعنى هذا، بوضوح، الغاء المقاطعة الاقتصادية التي كانت، وما تزال، سلاح العرب الاساسي في مواجهة اسرائيل.

والواقع ان فتح الاسواق العربية على سعتها امام السلع الاسرائيلية هو امل اسرائيل في التقاط انفاسها في الصراع الدائر على الاسواق، وهو صراع فرض على اسرائيل ان تنافس دولاً صناعية لا تستطيع منافستها في الاسواق الدولية. فالسلع الاسرائيلية لا تمتلك من عناصر الجودة والسعر ما يمكنها من منافسة السلع الاوروبية واليابانية، وعلى العكس من ذلك فلقد وجدت هذه السلع في الضفة الغربية وقطاع غزة حلولاً جاهزة لمشكلة تصريفها. فالنشاط الصناعي الاسرائيلي يجد في الاسواق العربية المجاورة المنفذ الامثل لمنتجاته. ان ارتفاع معدل تكوين رأس المال، أي نسبة الآلات والمعدات الى القوة العاملة، نظراً لارتفاع مستوى الاجور النسبي، يفرض على معظم صناعات اسرائيل ان تعمل بطاقة انتاجية مرتفعة لتغطية التكاليف العالية، مما يتطلب مزيداً من فرص التسويق لفائض الانتاج.

يضاف الى ذلك ان صادرات اسرائيل ظلت تواجه منذ سنوات داخل الاسواق الدولية بخطرين، هما التضخم والبطالة في البلدان الصناعية المتقدّمة. في العام ١٩٧٥، مثلاً، كانت صادرات اسرائيل من منتجات الصناعة المعدنية، أي من الآلات والاجهزة الكهربائية والالكترونية ووسائل النقل، موزعة على المناطق الاقتصادية الغربية، وفقاً للنسب التالية:

١٢,٩ بالمئة للسوق الاوروبية المشتركة.

١١,٣ بالمئة لسوق المنطقة الحرة الاوروبية.

٣١,٠ بالمئة للولايات المتحدة وكندا.

وذلك وضع لم يكن ليدوم. واستطاعت اسرائيل، بالفعل، ان تحصل منذ تموز (يوليو) ١٩٧٧، على الغاء جميع الرسوم الجمركية على صادراتها الصناعية الى السوق الاوروبية